المساهمة الفرنسية في الحرب على داعش في سورية

■ حميدي العبدالله

أعلن الرئيس الفرنسي، في إطار احتفالي، أنّ فرنسا سوف تنضمّ قريباً إلى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة «داعش» في سورية. طرحت هذه الخطوة أسئلة حول توقيتها ومدى إسهامها في تغيير مسار الحرب على «داعش».

لا شك أنّ للتوقيت دوافع سياسية، بعضها يتصل بالسياسة الفرنسية إزاء سورية، وبعضها يتصل بالموقف من «داعش».

بالنسبة إلى الدوافع الفرنسية للانخراط الآن بالتحالف الأميركي له سببان، الأول تراجع فرنسا عن موقفها السابق الذي كان أقرب إلى الموقف التركي – القطري، الذي كان يدفع باتجاه أن تكون أيّ حرب على «داعش» هي في الوقت ذاته حرباً ضدّ الجيش السوري، ولكن يبدو أنّ الولايات المتحدة أقنعت فرنسا بعبثية التمسك بهذا الموقف، لأنّ أيّ استهداف للجيش السوري من قبل أيّ تحالف دولي إقليمي سوف يصبّ في مصلحة «داعش» والتنظيمات الإرهابية الأخرى، كما أنّ فشل تركيا والدول الأخرى في انتزاع موافقة الناتو والولايات المتحدة على تدخل عسكري مباشر في سورية ضدّ الجيش السوري ساهم في إقناع فرنسا بتغيير موقفها.

أما بالنسبة إلى مدى تأثير المشاركة الفرنسية في الغارات التي تشنّها طائرات التحالف ضدّ «داعش»، فهو أثر لن يذكر، وبالتالي لن تؤدّي هذه المساهمة إلى تغيير في المعطيات الميدانية وذلك لسببين أساسيين:

- السبب الأول، أنّ التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لم يحدث أيّ أثر في المواجهة مع «داعش»، سواء كان ذلك داخل سورية أو في العراق بعد مرور أكثر من سنة على تشكيل هذا التحالف. فثمة اعترافات من جهات متعدّدة لها صلة بصانعي القرار في الولايات المتحدة، أنّ الحرب الدائرة ضدّ «داعش» هي حرب تكتيكية، وليست مواجهة جدية، هي حرب تستهدف «داعش» عندما تهدّد مصالح الدول الغربية وحلفائها في العراق وسورية، وليس حرباً للقضاء على «داعش». حيث لا يزال لـ«داعش» دور رئيسي في الأجندة الأميركية والغربية ويتجسّد هذا الدور باستخدامها لابتزاز الحكومتين العراقية والسورية للحصول منهما على تنازلات تصبّ في خانة تعزيز النفوذ الغربي في هذين البلدين على نحو يؤمّن عودة الهيمنة الغربية من جديد.

- السبب الثاني، أنّ قدرات فرنسا ومساهمتها في أيّ تحالف دولي كانت محدودة وغير مؤثرة، في كلّ المناطق التي شكل لها مثل هذا التحالف، سواء كان ذلك في أفغانستان، أو حتى ليبيا، حيث لعبت فرنسا دور المحرّض الرئيسي على العدوان عليها.

الأزمة السورية وفاتنتان ألمانية وروسية...

■ سعدالله الخليل

من البوابة الإنسانية والعسكرية تركزت جملة التصاريح والحملات الإعلامية التي تداولت الشأن السوري، فبين قضية اللجوء الإنساني وصحوة الغرب المفاجئة حيال مأساة السوريين التي انتصف عامها الخامس، ومسألة الدعم العسكري الروسي لسورية، ولم تأتِ الحملات بجديد حول التسليح والدعم الروسي للجيش السوري والذي يعود إلى عقود ما قبل الأزمة السورية.

في زمن تصنيع الثورات والحملات والمواقف والأزمات والرأي العام وغير العام وكل ما يخطر على بال متابع وما لا يخطر، ثمة رابط واضح بين إثارة القضيتين في وقت متزامن للاستثمار السياسي في الشأن السوري والعلاقات الدولية من البوابة السورية كون القنوات السياسية والديبلوماسية والإعلامية المسوقة للقضيتين واحدة. وإذا كان التزامن والاستثمار من الثوابت، فربما من قبيل الصدفة أن تتصدر الدفاع عن القضيتين سيدتان تسرقان الأضواء رغم الفارق الشاسع بينهما من حيث المرامي والأهداف. فبين المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الأم الحنون للراغبين في الحصول على وطن بديل بعيداً من ويلات الحروب وآهات شلال الدم النازف على امتداد الجغرافيا السورية، وبين المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا والتي تكرّر ظهورها شبه اليومي لتوضيح الموقف الروسي مما تتداوله وسائل الإعلام حول العلاقة العسكرية الروسية ـ السورية.

تنصبّ سياسات ميركل زعيمة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والتي تتصدر قائمة أقوى سيدات العالم منذ خمس سنوات، على تحسين علاقات بلدها مع الولايات المتحدة الأميركية حيث تماهت مواقفها مع موقف أميركا، ودعمت سياساتها الخارجية في حروب أفغانستان والعراق، ما يعني عدم خروج موقفها من قضية اللجوء من عباءة المشروع الأميركي المرسوم للمنطقة بتفريغها من مكوناتها البشرية والحضارية والاقتصادية لتكتمل دورة الإرهاب الواضحة، فواشنطن تصنع «القاعدة» والسعودية تمول وتتولى نشر منتجاتها من «داعش» و«النصرة» و«خراسان» و«جيش الأمة والإسلام والفتح والفرقان»، وما أنزل الله من أسماء تتكاثر بفعل الانشطار وهي تنمو في الجسد السوري بفعل مال سعودي رهين الخزائن الأميركية، فترتكب المجازر بحقّ البشر والحجر والتاريخ والحضارة، فيدرك أبناء الوطن السوري أن لا مستقبل ينتظرهم في بلدهم ليأتي دور الأم الحنون ميركل، فاتحة ذراعيها لتستقبلهم في الفردوس المفقود في بلادهم ولا تغفل دورة الإرهاب عن تفريغ جيوب السوريين من مدخراتهم لتصبّ في جيوب مافيات تهريب البشر لتفعل مفعولها المزدوج بإرهاق المهاجرين مالياً واستنزاف الاقتصاد السوري من العملة الصعبة.

وفي المقابل، فإنّ زاخاروفا القادمة إلى عالم الديبلوماسية من المجلس الروسي للسياسة الخارجية والدفاع، والحائزة على درجة دكتوراه فلسفة في علم التاريخ، تجسد سياسات روسيا الثابتة في التعاطي مع الأحداث السورية والمبنية على عقود من التعاون العسكري والاقتصادي والسياسي الثابت المعالم القائم على الرؤى الواضحة، و قد تعاطت مع الأزمة السورية منذ بدايتها وفق مقتضيات الأمور فتدرجت في مواقفها من دعوة الأطراف السورية، حكومة ومعارضة، إلى ضبط النفس بداية الأحداث، مروراً بالدعوة إلى وقف تسليح المجموعات الإرهابية تحت مسميات المعارضة المعتدلة، وصولاً إلى استخدام الفيتو لمنع إسقاط سورية بقرارات أممية، وطرح ورقة السلاح الكيميائي بوجه شنّ حرب على سورية وها هي اليوم تعلن موقفها الصريح من توريد السلاح إلى الجيش السوري ولا تجد حرجاً في إظهار مواقفها من أية تطورات في المشهد.

بين فاتنتين ألمانية وروسية، تمضي الأزمة السورية في يومياتها فيما يحسم السوريون خياراتهم بين مهاجر إلى أحضان ميركل الأم الحنون، ومتمسّك بوطنه بانتظار تطورات المشهد الميداني على أمل انفراجات تحسن ظروف حياته المعيشية.

«توب نيوز»

مطار أبو الضهور

- انسحاب وحدات الدفاع السورية من مطار أبو الضهور كان متوقعاً نظراً إلى ظروف عسكرية وجغرافية غير مواتية.

- النقاش في التفاصيل والمعطيات ووجود نقاط ضعف ومسؤوليات ضروري، لكنه لا يجري على صفحات علنية، وهو ما يجب أن يتمّ لكن في غرف مغلقة.

- في كلّ مرة يخسر الجيش السوري منطقة تبدأ بعض الأصوات باللطم السياسي وهو غير الحزن على شهداء سقطوا أو معاناة طالت لجنود بواسل ودعوة إلى تحقيق في خلل أو تقصير إنصافاً لتضحيات.

- اللطم السياسي هو تصوير الأمر كتحوّل في مسار الحرب نحو الهزيمة وزرع الشكوك بقدرة الجيش على تحقيق النصر بتغييب كلّ المعطيات السياسية والميدانية وحصر النظر بسقوط موقع أو إخلائه.

- من سقوط إدلب وجسر الشغور وتدمر وسواها أرادوا التبشير بالهزيمة بينما كلّ شيء يقول العكس.

- قال الرئيس الأسد الحرب كرّ وفرّ وأنّ الجيش ينتصر فيعطي المعنويات للشعب، وعندما يخسر موقعاً يحتاج من الشعب احتضانه ومنحه المعنويات.

- الحرب تحسم في القلب وتستدير نحو الأطراف.

- دمشق وما حولها الى حدود لبنان ودائماً القلمون هي قلب الحرب.

التعليق السياسي

أين كنتم يا عرب عندما أطلقت دمشق صيحتها: لا للإرهاب؟

■ جمال رابعة*

مخطئ من يعتقد أنّ كلّ ما يدور في المنطقة العربية وما زُرع وخطط له وما وقع من أحداث وكوارث ومصائب وما تمّ استحداثه واستيلاده من العصابات والمجاميع الإرهابية التي طال أذاها ونار حقدها ولظى حممها مجتمعاتنا، لم يكن بعيداً عن العين الأميركية والغربية التي تتراكم ثرواتها وتترف شعوبها على حساب فقر وجوع واضطهاد وذل ودم وأمن شعوب العالم في الماضي، ومن أجل تحقيق ذلك كانت تجهز جيوشاً جرارة تحرق وتدمر وتقتل وتشرد، لكن في المقابل كانت هناك كلف مادية وبشرية تقع على عاتق شعوبها ودولها كضريبة لتحقيق نتائج العدوان على الشعوب والاحتلال واضطهاد فقراء العالم.

أما اليوم فهم في غنى عن هذا الأسلوب التقليدي في السيطرة على الشعوب، وكان البديل جيوش تقاتل عنهم بالإنابة، فلا أثمان مادية ولا بشرية.

فاتورة لا بدّ من دفعها في ظل عدم وجود هكذا جيوش، فتمّ اختراع واختلاق واستيلاد جيوش «القاعدة» بفرعيها «النصرة» و«داعش»، وهذه المرحلة هي ضمن الخطط المراد تنفيذها والتي كانت من نصيب منطقتنا العربية تحت ما سمي (ثورات الربيع العربي) كما كانت بالأمس في تسعينات القرن الماضي في أفغانستان خدمة للمشاريع الإمبريالية، إذ كان الهدف آنذاك الاتحاد السوفياتي وما كان يمثله من قوة استراتيجية لكلّ الشعوب المستضعفة وحركات التحرّر العالمية من ظلم العنجهية والاستغلال الأميركي والغربي، وتحت مسمى ثورات الربيع كانت المحاولة قائمة عام 2009، لتطاول هذه المرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد فشلهم في تحقيق أهدافهم العدوانية على تلك الدولة الثائرة في وجه الشيطان الأكبر والكيان الصهيوني.

في حرب عدوانية (حرب الخليج الأولى) قدمت أميركا والغرب ومشيخات وممالك الخليج، وفي مقدمتهم آل سعود، كلّ الدعم المادي والمعنوي والسياسي، ولكن بتماسك الجبهة الداخلية وإيمان الشعب الإيراني بوطنه ودوره الحضاري والإنساني أُجهضت كلّ هذه المحاولات والمؤامرات للنيل من حقوقه السيادية والوطنية رغم كلّ التصدعات التي تعرض لها بدعم هذه القوة الخارجية واستطاع أن يحقق انتصاراً أكبر بعد إبرام الاتفاق النووي مع السداسية الدولية والحفاظ على حقوقه بتخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية. وكان وقوف الدولة السورية إلى جانب الثورة الإيرانية في هذه الحرب الظالمة عاملاً هاماً وأساسياً ومميزاً متّن وصلب عوامل الصمود لتحقيق النصر للثورة الإيرانية بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

أما في منطقتنا العربية، فالأمر مختلف تماماً، إذ استطاع هذا الغرب وبعد دراسات مستفيضة ودقيقة عن مجتمعاتنا إيجاد نقاط الضعف التي تغلغل من خلالها لزرع «القاعدة» بفرعيها «داعش» و«النصرة» مادياً وفكرياً، وكان ارتكازه الفكري على الوهّابية التكفيرية، بينما اعتمد في الجانب المادي العملاني على أرضية دينية طائفية وإقليمية تغذي الصراعات وتشتعل نيرانها لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات من حيث يعلم أو لا يعلم هؤلاء الأغبياء من ملوك وأمراء بأنّ النار المشتعلة قادمة إليهم عاجلاً أم آجلاً.

فالطائفية الإقليمية تكمل وتترجم نظرية الفوضى الخلاقة التي أطلقتها رايس لتشكيل شرق أوسط جديد، فهي تعزّز من وجود أذرع الإرهاب في المنطقة كـ«داعش» و«النصرة» وما تفرع عنهما، كذلك تعبئ اجتماعياً في الوطن العربي ضدّ الدولة السورية والعدو المفترض إيران. هذه الطائفية التي هي نتاج المشروع الأميركي أعطت «القاعدة»، بشقيها «داعش» و«النصرة»، حرية التصرف وأصبح استعداء إيران أولوية على قتال «داعش» و«النصرة» للعديد من الأنظمة العربية وضمن الخط المرسوم لتوجهات تلك الأنظمة خدمة للمشروع الصهيو-أميركي، وصرف النظر عن العدو الحقيقي للأمة العربية الكيان الصهيوني الذي احتلّ فلسطين وشرّد شعبها.

تأسس تنظيم «داعش» كما «النصرة» في أروقة البنتاغون، كما يتضح في تقرير لوكالة الاستخبارات العسكرية مؤرخ في شهر آب 2012 بعد رفع السرية عنه، وما نُشر في صحيفة «نيويورك تايمز» لخريطة «روبن» في شهر أيلول 2013 في جلسة سرية للكونغرس ذكرتها وكالة «رويترز» في شهر كانون الثاني عام 2014 الهدف هو إنشاء كردستان وسبع دول بين سورية والعراق، بأهداف سياسية واقتصادية.

آل سعود، بدورهم، كانوا ضالعين في تمويل المجموعات الإرهابية، أما الرأي العام السعودي فهو في الحقيقة والواقع الملموس لا يتعارض ولا يتنافى ولا يخالف فكر «داعش» و«النصرة»، غير أنه من خلال المعطيات التي تشير إلى أنّ آل سعود يخصّصون سنوياً منذ عام 1975، ما بين مليارين وثلاثة مليارات جنيه استرليني من أجل نشر الفكر الوهّابي، الأب الروحي لكلّ هذه العصابات التكفيرية المنتشرة في العالم.

تقوم استراتيجية «داعش» و«النصرة»، التي رُسمت خطوطها العريضة وتفاصيلها الدقيقة في أقبية المخابرات الأميركية والبنتاغون، على الحرب النفسية الموجهة في شكل خاص إلى الجندي السوري، ربطاً مع قناعة هذا الأميركي باستحالة هزيمة هذا الجيش العقائدي بعد طول حرب قدّرة تجاوزت الأربع سنوات.

هذه التنظيمات التكفيرية تعتمد على منطق الضغط والرعب في المرحلة الأولى حيث تسخر له كلّ الإمكانيات والثقل العسكري، أما في المرحلة الثانية فتعتمد بالدرجة الأولى على التفجيرات والاغتيالات بمختلف صنوف الأسلحة بحيث تكون كافة شرائح المجتمع هدفاً للقتل والإرهاب، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى السيطرة على منطقة البحر الأحمر وكذلك قناة السويس، إذ أوكلت هذه المهمّة لما يسمى «ولاية سيناء»، وتالياً تأمين شريط استراتيجي للمنطقة كما حدث في الماضي أثناء الاحتلال البريطاني في الحرب العالمية الأولى، وهذا ما يوفر ويمنح المنطقة امتياز العمق الجغرافي الاستراتيجي من أجل الدفاع عن مركز الخلافة المزعوم وهي مكة والمدينة كما يتوهمون وكما يحلمون هم ومعلموهم، وبعد الانتهاء من سورية والعراق والأردن ولبنان سوف يتمدّدون باتجاه السعودية واليمن لدمج بلاد الشام وشبه الجريرة العربية واليمن وهدفهم المعلن والحقيقة المطلقة المراد تنفيذها خلق واقع جيوسياسي صورته الأوضح ما يحصل ويدور في ليبيا، أي حروب لا تنتهي ونيران لا تنطفئ.

في السياق ذاته، فإنّ المعلومات المتوفرة من مصادر دولية متعدّدة، تشير إلى خروج «داعش» عن سيطرة داعميه ومعديه الغربيين والخليجيين، وما شاهدناه من أحداث في الكويت وتونس والعراق وفي دول أوروبا الغربية يؤكد ذلك، فهذه الدول التي باتت المتضرّر الأكبر من سياسة أوباما الذي لا يريد ولا يحاول ولا يفكر في القضاء على هذه العصابات التكفيرية من «داعش» و«النصرة» لأنّ القضية تحكمها توازنات وإذا اختلت هذه التوازنات ستكون خطيرة على استراتيجية المصالح الأميركية.

أطلقت دمشق صيحتها المدوية، محذرة من هذا المشروع والسيناريو الذي رسمه أعداء الأمة لإجهاض أي مشروع عربي أو اسلامي تنموي ونهضوي وتحرّري. في المرة الأولى أطلقتها بلسان الرئيس بشار الأسد في القمة العربية في شرم الشيخ 2003 حين قال: الجميع سيكون في قلب الخطر وسيكون مستهدفاً، ربما ليس مباشرة ومن المرحلة الأولى ولكن على مراحل. وبعد اثني عشر عاماً وفي خطاب القسم في 17 تموز 2014، عاد الرئيس الأسد وذكر وحذر بقوله: منذ بداية الأحداث حذرنا من أنّ ما يحصل هو مخطط لن يقف عند حدود سورية بل سيتجاوزها عبر انتشار الإرهاب الذي لا يعرف حدوداً. حينها قال البعض إنّ الرئيس السوري يهدّد العالم، يومها تحدثت عن خط الزلزال الذي يمرّ من سورية وقلت إنّ المساس بهذا سيؤدي إلى زلزال لن تتوقف ارتداداته في سورية ولا عند الجوار بل ستذهب إلى مناطق بعيدة واعتبروا أنّ الرئيس السوري يهدّد لمجرد التهديد.

بعد كلّ ما حدث في المنطقة وتداعيات ما سمي بالربيع العربي الذي حملته العصابات التكفيرية، هل بقي مجال للشك بالأهداف ذاتها من خلال الواقع؟ وهل تأكد العالم من أنّ الأسد عندما كان يتكلم ويتحدث بلغة العارف حرصاً على مصير المنطقة كلّ المنطقة لم يكن يهدّد لمجرد التهديد؟

رأيي هنا له خصوصية وموجه إلى الشارع العربي ودور المواطن العربي الحرّ، وليس إلى تلك الأنظمة المتآمرة الغارقة في العمالة والتآمر لذاك السيد الأميركي على مصالح وحقوق ومصير شعوبها، ولسان حالي فيه يسأل؟ أين كنتم يا عرب عندما أطلقت دمشق صيحتها: لا للإرهاب؟ وماذا أنتم فاعلون؟

*عضو مجلس الشعب السوري

أوروبا ولا إنسانيتها...

■ محمد العمري*

من يعتقد بأنّ أوروبا اليوم هي تفتح ذراعيها للاجئين انطلاقاً من ثوابتها الإنسانية التي تدعيها فهو مخطئ. فهذه الدول وبخاصة المانيا الاتحادية كانت زيارتها بقصد السياحة حلم لكلّ إنسان، وهذه الدول هي ذاتها كانت سبب وجود الإرهاب وانتشاره فكيف لها أن تدّعي الإنسانية؟ ولكن يبقى السؤال ما الذي تخفيه حقيقة ووقائع هذا التغيّر الكبير من حيث استقبال اللاجئين؟ ولماذا الإصرار على استقبالهم فقط وبنسب كبيرة من خلال اللجوء الغير شرعي بحيث لا ينظم لجوؤهم إلى هذه الدول؟

الأجوبة على ذلك تبقى طي الكتمان وخفايا تحتويها أجندات هذه الدول، ولكن لا بدّ من التوقف عند عدد من الحقائق والملاحظات التالية التي يمكن أن تجعلنا ولو بشكل جزئي نستطيع الإجابة عن بعض الأسئلة حول تلك المواقف:

الحقيقة الأولى: تعيدنا إلى نكبة عام 1948 وما قبلها عندما قام الصهاينة ومن خلال المرتزقة من العصابات وبإشراف دولة انتداب البريطاني حينها، بارتكاب العديد من المجازر المروّعة بحق الشعب الفلسطيني لفرض أمر واقع عليه يجعله يتقبّل وجود كيان مغتصب، أو دفعه إلى الهجرة وترك أرضه قسراً والانتقال إلى دول أخرى لتحقيق الحلم الكبير وبدعم غربي لطفلها الصهيوني المدلل بإقامة دولته من النيل للفرات، فكانت سورية خلال تلك السنوات هي العائق والسدّ المنيع في وجه هذا الحلم والمدافع الحقيقي عن حق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه وفي مقدمتها حق العودة، حيث تواجد فيها أكبر المخيمات ومنها عاصمة الشتات ودعمت حركات المقاومة سياسياً واقتصادياً ومعنوياً، فكان الردّ بالدعم الغربي للمجموعات المسلحة بكافة تسمياتها منذ بداية الأزمة السورية لدخول هذه المخيمات وغيرها من الأراضي والمدن السورية التي تتمتع بأهمية استراتيجية لاستنزاف سورية لتحقق أولا تهجير الفلسطينيين من تلك المخيمات وإغلاق كافة الطرق أمامهم للبقاء والتمسك بحقوقهم وفتح منفذ الهجرة نحو أوروبا بكامل رفاهيتها مقابل التخلي عن حق العودة والهوية الفلسطينة، وثانيا: إفراغ سورية من شبانها ومكوناتها ضمن المشروع الكبير للصهاينة، ولا سيما بعد تجزئة العراق ونشر الإرهاب والفوضى والطائفية في المنطقة الممتدّة من النيل إلى الفرات باستثناء دولة الاحتلال التي تحدّثت في الفترة الماضية عن عدم وجود شيء اسمه الدولة السورية، وتنفيذاً لعدد من مقرّرات مؤتمرات هرتزيليا التي طالبت بضرورة استنزاف واسقاط سورية وتقسيم المنطقة لكانتونات في سبيل تحقيق الحلم الصهيوني وأمنه.

الحقيقة الثانية: تقوم باستفادة هذه الدول من الكفاءات والإمكانات التي يتمتع بها السوريون في كافة المجالات لسدّ حاجة النقص في بعض دول القارة العجوز ورفع نسبة الناتج المحلي لديها.

الحقيقة الثالثة: إفراغ المنطقة بشكل عام وسورية بشكل خاص باعتبارها دولة مركزية لها دور في استقرار المنطقة، من مكوناتها الأساسية وإحداث نوع من التغيير الديموغرافي في المناطق من خلال إرسال منظمات تدّعي العمل الإنساني وتستفيد من انتشار الإرهاب لتهجير تلك المكونات وبخاصة المسيحية منها بشكل منظم ومدروس وبغايات وأهداف تعود للحملة الصليبية على المنطقة، واستبدالها بكيانات سرطانية تحمل أفكار ومعتقدات تكفيرية هدامة تعمل على تشويه طبيعة الدين الإسلامي وتنشر القتل والفوضى وتدمّر الحضارات كتنظيمات «القاعدة» و«داعش» و«النصرة» في مناطق واسعة في العراق وسورية.

الحقيقة الرابعة: استنزاف كافة الموارد البشرية للدولة السورية وبخاصة في ما يتعلق بالجوانب العسكرية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، فمن المعلوم أنّ معظم الذين يلجأون إلى أوروبا تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عاماً ومعظمهم من الذكور وهؤلاء يشكلون عماد وقوام الجيش العربي السوري، وبالتالي فإنّ رحيلهم سيساهم بشكل ملموس في تراجع هذا العنصر الذي يقوم اليوم بمكافحة الإرهاب ومنع انتشاره، كما أنّ الأرقام تشير إلى أنّ تكلفة الهجرة للشخص الواحد تتراوح بين 4 آلاف إلى 7 آلاف دولار، وحتى اليوم هناك ما يقارب من مليون ومئة ألف لاجئ بشكل غير شرعي نحو أوروبا وهذا ما يعني استنزاف اقتصاد السوري بأكثر من خمسة مليارات ونصف المليار دولار بشكل وسطي، ناهيك عن أنّ 23 في المئة من اللاجئين يحملون شهادات جامعية وتأثيرات ذلك على النواحي الاجتماعية والتعليمية في الداخل السوري.

الحقيقة الخامسة: هي اللاإنسانية الأوروبية وتحقيق براغماتية مصالحها في سورية وضد الدولة السورية، ففي المحافل السياسية ستستخدم أوروبا قضية اللاجئين كملف مقبل لمواجهة الدولة السورية بعدما فشلت محاولاتها السابقة في ادّعاءاتها حول إدانة الدولة باستخدام الكيماوي وفشل المجموعات المسلحة التي تدعمها إسقاط سورية إلخ... كما أنّ بعض الدول الأوروبية ستسعى جاهدة لإعادة بعض السوريين بعد تنظيمهم ضمن أحزاب وقوى مدرّبة وتحمل أفكاراً غربية خلال المسار والعملية السياسية ليكونوا أدواتها في استكمال الحرب على سورية ولتغيير السياسات الداخلية والخارجية، وبما يتناسب مع استراتيجية ومصالح هذه الدول التي تبحث عن نفوذ وحصة لها أيضاً في مرحلة إعادة إعمار وبشكل يكون بعض السوريين هم الواجهة لها في طريق الخصخصة وتفكيك المركزية والإشرافية للدولة من خلال ترسيخ الاقتصاد الحر المرتبط بالتبعية للرأسمالية الغربية.

كما أنّ اللاإنسانية الأوروبية تعمل على إيجاد تمويل مستقلّ وكبير للمجموعات المسلحة من خلال تهريب السوريين بعد تراجع بعض الدول عن دعم هذه المجموعات نتيجة تراجع اقتصادياتها وضعف نموّه وانتشار الارهاب وخشية ارتداده وتغيير الرأي العام تجاه سياسات دوله، ناهيك عن المتاجرة بأعضاء الكثير من هؤلاء المهاجرين بعد تعريضهم لأقسى ظروف الانتقال.

والأخطر في اللاإنسانية الأوروبية هي عزل الأطفال الذين تتراوح اعمارهم بين 4 و16 سنة عن أهلهم واتباع أساليب غربية لتربيتهم على الطريقة والعقلية الأوروبية بما ينشئ قاعدة فتية لها عمادها هؤلاء الأطفال في المستقبل يتبنون فكرها ونهجها ويدافعون عن هويتها الاستعمارية على حساب وضدّ هويتهم الوطنية الحقيقية.

*كاتب متخصّص في العلاقات الدولية

حقائق يدركها العرب متأخّرين!

■ صبحي غندور*

جيّد أن يُدرك الآن الكثيرون من العرب ما كنّا نحذّر منه منذ بداية الانتفاضات الشعبية من مخاطر غموض طبيعة الثورات وعدم وضوح برامجها ومن يقودها، ومن التبعات الخطيرة لأسلوب العنف المسلّح ولعسكرة الحراك الشعبي السلمي، وأيضاً من عبثية المراهنة على التدخل العسكري الخارجي، ونتائجه، في حال حصوله، على وحدة الشعوب والأوطان.

نعم هناك ضرورة قصوى للإصلاح والتغيير في عموم المنطقة العربية، ولوقف حال الاستبداد والفساد السائد فيها، لكنّ السؤال كان، ولا يزال: كيف وما ضمانات البديل الأفضل، وما هي مواصفاته وهويّته؟ فليس المطلوب هدم الحاضر من دون معرفة بديله في المستقبل، أو كسب الآليات الديمقراطية في الحكم بينما تخسر الأوطان وحدتها أو تخضع من جديد للهيمنة الأجنبية، إذ لا يمكن الفصل في المنطقة العربية بين هدف الديمقراطية وبين مسائل الوحدة الوطنية والتحرّر الوطني والهويّة العربية. فهل نسي البعض ما قامت به إدارة بوش الابن بعد غزوها للعراق من ترويج لمقولة «ديمقراطية في الشرق الأوسط» تقوم على القبول بالاحتلال والهيمنة الأجنبية ونزع الهويّة العربية وتوزيع الأوطان إلى كانتونات فيدرالية؟ ألم يكن ذلك واضحاً في نتائج حكم بول بريمر للعراق، وما أفرزه الاحتلال الأميركي للعراق من واقع سياسي تسوده الانقسامات الطائفية والإثنية بل والجغرافية للوطن العراقي؟ ألم يحدث ما هو أخطر من ذلك في السودان بتقسيم شعبه وأرضه؟ ومن ثمّ صراعات دموية حادّة في جنوب السودان نفسه، ما أكّد أنّ المشكلة لم تكن في وحدة السودان، بل في صراعات القبائل والتنافس على الثروات والسلطة.

ما يُبنى على خطأ يؤدّي إلى نتائج خاطئة. هكذا هو الآن حال الأوضاع العربية كلّها. هو حال معظم الحكومات كما هو أمر معظم المعارضات. فحينما يتمّ بناء دول على أسس خاطئة، يكون ذلك بمثابة دعوة إلى التمرّد ومحاولات الإصلاح. لكن في المقابل، حين تكون حركات التغيير الإصلاحية هي نفسها مبنيّة على أفكار أو أساليب خاطئة (أو الحالتين معاً)، فإنّ ذلك يؤدّي إلى مزيد من تراكم الأخطاء في المجتمع، وإلى مخاطر على الوجود الوطني كلّه.

أليس سؤالاً هاماً الآن: لماذا تشهد سورية وليبيا هذا الحال السيء جداً، وما فيه من مخاطر على وحدة الشعب والوطن والأرض في البلدين، رغم أنّ إسقاط النظام قد جرى في ليبيا، وكذلك التدخل العسكري الأجنبي فيها؟ أليس ذلك بدلالة كبرى على مخاطر «عسكرة» الحراك الشعبي وعلى حتمية ارتباط «الثائرين» المسلّحين بقوىً خارجية لها أجنداتها الخاصة، والتي لديها أيضاً خصومات وصراعات مع قوى خارجية أخرى؟ ألم يكن كافياً ما حدث ويحدث في ليبيا ليكون درساً لمن ما زالوا، من المعارضة السورية، يراهنون على تدخل عسكري غربي ويصرّون على إسقاط النظام بالقوة العسكرية؟

لقد سقط النظام الليبي السابق بفعل تدخّل «الناتو» وقُتل القذافي والكثير من عائلته وأعوانه، فهل انتقلت ليبيا إلى وضع أفضل؟ للأسف لا، فليست مؤسسات الدولة الليبية فقط هي المعطّلة الآن، وليس الأمن والاستقرار فقط المفقودين في ظلّ حضور الميليشيات المسلحة، بل وحدة المجتمع الليبي مهدّدة من أساسها، وتنذر الآن في هذا المجتمع أسوأ الفتاوى والجماعات التكفيرية، ما ينذر بتقسيم ليبيا وبفوضى أمنية وسياسية لا حدود مكانية أو زمانية لها.

هذه هي محصّلة التدخل العسكري الأجنبي الثاني في المنطقة، في مطلع هذا القرن (بعد العراق)، من أجل تغيير نظام وتحقيق «الديمقراطية». وهذه هي نتيجة «عسكرة» الحراك الشعبي وثمن الارتباط بجهات خارجية. فإلى أين ستصل الأمور في سورية بعدما ظهرت فيها جماعات «داعش» و«النصرة» التي صنّفتها الولايات المتحدة ومعظم العالم بأنّها «جماعات إرهابية»، وهي التي تقاتل عملياً الآن في معظم المناطق التي تخضع لما يُسمّى «قوى المعارضة السورية»؟

فلنفترض أنّ «المعارضة السورية» قد تنجح في إسقاط النظام وفي تأمين تدخّل عسكري خارجي داعم لها، فما هي صورة المستقبل السوري على ضوء التجربة الليبية، وبعد سوابق التجربتين اللبنانية والعراقية، وفي وجود «النصرة» و«داعش» وما بينهما؟ ما هو مصير كل المشرق العربي، بما فيه لبنان والعراق والأردن، بعد ذلك؟ وما سيكون مصير القضية الفلسطينية بعد التفكّك الذي سيحصل في بلدان المشرق العربي وحروب الطوائف والجماعات المسلّحة فيه؟ أليست المعارك الدموية الجارية الآن بين من هم أصلاً يعارضون النظام السوري نموذجاً عمّا قد يحصل في عموم المشرق العربي؟ ألم تكن الصراعات التي جرت سابقاً بين القوى المسلحة في النزاعات اللبنانية والفلسطينية والعراقية، كافية لكي تنذر بما حذّرنا من حدوثه في سورية، ثم حدث فعلاً؟

مهما قيل ويُقال عن النظام الحالي في سورية، ومهما كانت هناك فعلاً حاجةٌ قصوى إلى إصلاحات كبيرة في الدولة السورية، فإنّ سورية كانت تنعم بأمن واستقرار ووحدة وطنية، وبدور إقليمي جعلها لعقود من الزمن «لاعباً» مهمّاً في قضايا المنطقة، بينما هي الآن ملعبٌ لقوى إقليمية ودولية متصارعة. وأولى بكلّ مواطن سوري أن يقيم جردة حساب بعد أكثر من أربع سنوات، ويسأل: «أين كنّا.. وأين أصبحنا.. ومَن أجل ماذا.. ولمصلحة من»؟

هناك حتماً أبعادٌ خارجية مهمّة للصراع المسلّح الدائر الآن في سورية، وهو صراع إقليمي - دولي على سورية، لكنّ الاحتكام للشعب هو الحلّ المطلوب لما يحدث من نزيف دم في سورية، يتحمّل مسؤوليته الآن بشكل مشترَك الداخل السوري والخارج المتورّط فيه، الحكم والمعارضة معاً. فكلّ طرف يدّعي الحديث باسم الشعب السوري وبأنّه يحوز على تأييد غالبيته، بينما يتعرّض هذا الشعب الصامد للقتل والدمار والتشريد. فلا حلّ للأزمة الدموية في سورية من خلال الوسائل العسكرية بواسطة أي جهة داخلية أو خارجية، فذلك انحلالٌ للوطن والدولة وليس حلاً للمشكلة. الحلّ هو في وضع تسوية سياسية تفرض نفسها على كلّ الأطراف، ولا تقبل شروطاً من طرف على الطرف الآخر. وليكن الشعب السوري فعلاً هو المرجعية مستقبلاً لتقرير مصير وطنه وحكمه ورئيسه، من خلال فترة انتقالية قصيرة متلازمة مع مواجهة أمنية ضدّ كلّ الجماعات الإرهابية المجمع الآن على رفضها.

سورية الآن، كياناً وحكومةً وشعباً، أمام خيارات صعبة لا يُعبّر أيٌّ منها عن كلّ رغبات أيّ طرف محلي أو خارجي معني الآن بتطوّرات الأزمة السورية. فالفارق كبير بين «المرغوب فيه» و«الممكن فعله». فقط الرغبات «الإسرائيلية» وما تريده تل أبيب من تطوّرات الأزمة السورية هو الذي يتحقّق الآن، وهو مزيدٌ من التفاعلات والنتائج السلبية، داخلياً وإقليمياً، والمراهنة على تطوير العلاقات مع بعض قوى المعارضة وعلى عدم التوصّل إلى أيّ حلّ سياسي في القريب العاجل.

«إسرائيل» لا يوافقها توصّل واشنطن وموسكو وطهران إلى اتفاق كامل في شأن الأوضاع في سورية، لأنّ ذلك يوقف النزيف الدموي في الجسم السوري والعربي عموماً، ولأنّه يعني أيضاً تفاهمات أميركية ـ غربية مع روسيا وإيران تتجاوز المسألة السورية، ما قد يدفع أيضاً إلى إعادة فتّح الملف الفلسطيني ومسؤولية «إسرائيل» تجاهه. هذه هي أولويات الأجندة الخارجية للرئيس أوباما والتي عرضها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عامين، والتي كان فيها أولاً إنجاز الاتفاق الدولي مع إيران في شأن ملفها النووي، ثمّ تحقيق تسوية سياسية للأزمة الدموية السورية، ثمّ التعامل مع الملف الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية.

إنّ سورية هي قضية حاضرة الآن في كلّ الأزمات الدولية، ومصير الحرب المشتعلة فيها، أو التسوية المنشودة لها، هو ما سيحدّد مصير الأزمات الأخرى في كلّ منطقة «الشرق الأوسط».

*مدير «مركز الحوار العربي» في واشنطن
Sobhi@alhewar.com